تتضمن إعفاءات ضريبية وتسهيلات لمصدري الصكوك

«بيتك للأبحاث»: ماليزيا.. خطوات تحفيزية جديدة على طريق قيادة التمويل الإسلامي في العالم

■ 825 شركة متوافقة مع الشريعة مدرجة في البورصة

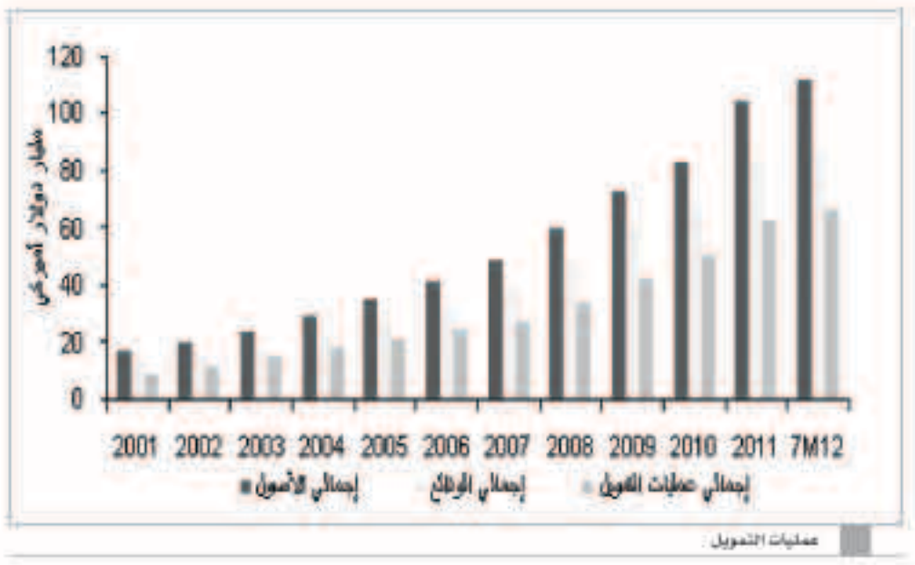

عمليات التمويل

■ أصول القطاع المصرفي تنمو 20.6 في المئة خلال سبعة أشهر

دخول قطاع التجزئة سوق الصكوك يدعم التمويل الإسلامي

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن سوق رأس المال الإسلامي ساهم إلى حد كبير في تطوير سوق رأس المال العام، ويبقى مصدراً بديلاً هاما لزيادة رأس المال. وكما في يوليو 2012، هناك 825 شركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية مدرجة في بورصة ماليزيا، وهو ما يمثل 89 في المئة من مجموع الأوراق المالية المدرجة بقيمة سوقية بمبلغ 931 مليار رينغيت ماليزي أو 65 في المئة من إجمالي رسملة السوق.

وذلك مقارنة بعام 2011: 839 شركة، تمثل 90 في المئة، بقيمة 806 مليار رينغيت ماليزي، ونسبة 63 في المئة من الأوراق المالية المدرجة «وفيما يلي تفاصيل التقرير.

وأضاف التقرير: لا تزال ماليزيا تحتل المرتبة الأولى من حيث تطوير وريادة سوق الصكوك عالميا، وتمثل سوق الصكوك الماليزي نسبة 68 في المئة من مجموع إصدارات الصكوك العالمية القائمة كما في يوليو 2012. كما حافظت ماليزيا على المرتبة الأولى لإصدارات الصكوك، بحصة سوقية بنسبة 71 في المئة كما في يوليو 2012، «2011: 73 في المئة». ولا تزال بورصة ماليزيا تحتل مقدمة قائمة وجهات إصدارات الصكوك، بإجمالي 99.6 مليار رينغيت ماليزي «31.7 مليار دولار» كما في يوليو 2012.

ومضى ولا يزال التمويل الإسلامي مستمرا في اكتساب المزيد من الأهمية الفائقة في أسواق رأس المال العالمية. وفي هذا الإطار، تبذل الحكومة الماليزية جهوداً متواصلة من أجل ترسيخ مكانة ماليزيا كقائد للتمويل الإسلامي. وكشفت ماليزيا يوم 28 سبتمبر 2012 النقاب عن عدد من الحفزات الرئيسة بالنسبة لقطاع التمويل الإسلامي خلال تقديم ميزانية البلاد لعام 2013، من أجل زيادة دعم الطموح الماليزي في جعل البلاد مركزاً رئيسا للتمويل الإسلامي.

وتتمثل النقاط الرئيسة فيما يلي:

الخصم المقترح للازدواج الضريبي لفترة أربع سنوات اعتبارا من السنة الضريبية 2012 حتى 2015، على المصاريف الإضافية التي يتم تكبدها نتيجة لإصدار سندات وصكوك قطاع التجزئة.

يحق للمستثمرين الأفراد أن يحصلوا على إعفاء من رسوم التعثرات المفروضة على الأدوات المتعلقة بمعاملات إصدارات الصكوك لقطاع التجزئة.

تشجيع مشاركة قطاع التجزئة في أسواق السندات والصكوك، وستصدر شركة داناالانفراناسيونال برهاد سندات لقطاع التجزئة بمبلغ 300 مليون رينغيت ماليزي بنهاية عام 2012 لتمويل مشاريع تنموية.

تخصيص مبلغ 400 مليون رينغيت ماليزي إضافي من قبل شركة داناجامين ناسيونال برهاد خلال السنتين التاليتين لتوفر للشركات فرصا أفضل للدخول إلى سوق رأس المال المقترض.

وأكمل: وبالنظر إلى الصورة العامة لنمو قطاع التمويل الإسلامي في ماليزيا، نجد أن أصول القطاع المصرفي الإسلامي في البلاد نمت بنسبة 20.6 في المئة في الأشهر السبعة الأولى من 2012 لتصل إلى 5469 مليار رينغيت وسجلت نسبة 24.2 في المئة من الإجمالي الكلي لأصول القطاع المالي كما في يوليو 2012، «2011: 24.1 في المئة، بمبلغ 36.1 مليار رينغيت». ويعزى نمو الأصول الإسلامية إلى قوة نمو قطاع التمويل الإسلامي. ونما التمويل الإسلامي بنسبة 19.3 في المئة ليصل إلى 294.2 مليار رينغيت ممثلاً نسبة 26.6 في المئة من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي كما في يوليو 2012 «2011: 23.6 في المئة، 268.3 مليار رينغيت ماليزي». وارتفع إجمالي الودائع الإسلامية بنسبة 21.3 في المئة ليصل إلى 362.7 مليار رينغيت ممثلا نسبة 26.1 في المئة من إجمالي الودائع في النظام المصرفي في يوليو 2012 «2011: 23.4 في المئة، 340.7 مليار رينغيت».

وتابع وإننا ننظر بصورة إيجابية فيما يتعلق بالحوافز التي أعلنت في إطار ميزانية عام 2013. ومن خلال تخفيض الضرائب على صكوك القطاع الزراعي، فإننا نتوقع أن نرى أنه سيتم استغلال أسواق رأس المال المقترض من قبل شركات القطاع الزراعي وشركات القطاعات القائمة على القطاع الزراعي، وأيضا من خلال المجموعة المتنوعة من الأدوات الاستثمارية المتاحة في سوق رأس المال الإسلامي المقترض على المستوى المحلي.

كما نتوقع أيضا أن تستفيد المزيد من الشركات من إصدارات السندات والصكوك لقطاع التجزئة كوسيلة للتمويل، نظرا للخصم المزدوج المقترح على المصروفات الإضافية المتكبدة في إصدار السندات والصكوك لقطاع التجزئة. وسيعمل الإعفاء المقترح من التعثرات المفروضة على الأدوات المتعلقة بمعاملات إصدارات السندات والصكوك لقطاع التجزئة على تشجيع المستثمرين للمشاركة في سوق رأس المال المقترض المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة سيولة السوق الثانوي وتشجيع المزيد من إصدارات السندات والصكوك لقطاع التجزئة كمصدر للتمويل. وسوف يؤدي إدخال منتجات جديدة أيضا إلى زيادة تنوع المنتجات المدرجة في بورصة ماليزيا وإلى جذب المستثمرين الأجانب والمحليين.

ومنذ إنشائها، وافقت شركة داناجامين على تقديم ضمانات بإجمالي مبلغ 9.3 مليار رينغيت إلى 30 شركة مما نتج عنه إصدارات صكوك وسندات بمبلغ 4.2 مليار رينغيت. وسيوفر تخصيص مبلغ إضافي من قبل شركة داناجامين «400 مليون رينغيت ماليزي» خلال العامين المقبلين فرصا للشركات للوصول بصورة أكبر إلى أسواق رأس المال، مما يسمح بضمان توفير تسهيلات يتم تقديمها للشركات الأكثر قابلية للنمو للحصول على تمويلات من سوق السندات الصكوك بتكلفة معقولة. ومن المتوقع أن يعمل التمويل الإضافي على مضاعفة قيمة إصدارات السندات الصكوك لمدى يتراوح ما بين 4 مليارات رينغيت ماليزي و6 مليارات رينغيت.

افتتاح مؤتمر مسقط الدولي الأول للتمويل الإسلامي

مسقط - «كونا»: بدأت أمس فعاليات مؤتمر مسقط الدولي الأول للتمويل الإسلامي الذي يستمر يومين.

ويبحث المؤتمر الذي تنظمه شركة أماني الدولية للاستشارات المالية مختلف القضايا والمستجدات المتعلقة بالصيرفة والتمويل الإسلامي وأنظمة التكافل والصكوك والإجارة وغيرها من تقنيات الصناعة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وألقى رئيس وزراء ماليزيا السابق الدكتور مهاتير محمد كلمة تطرق فيها الى دور التمويل الإسلامي للتنمية في مختلف الدول العربية والاسلامية.

واشار الى ان كل الدول الاسلامية تحتاج الى كثير من التجارب والمعطيات خلال الخطط القادمة في توزيع التنمية مبينا الدور الكبير الذي تقوم به البنوك الإسلامية في هذا الجانب.

من جهته قال ممثل السلطان قابوس أسعد بن طارق ال سعيد ان الكلمة التي القاها الدكتور مهاتير محمد اعطت افكارا بعيدة المدى مؤكدا ان العمانيين بشكل عام يتطلعون للصيرفة الإسلامية منذ فترة طويلة.

واوضح ان دراسات اظهرت وجود مليارات من الريالات العمانية خارج السلطنة معربا عن الامل في ان ترجع تلك الاموال الى السلطنة ليستفيد منها الاقتصاد العماني.

من جهته قال سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام السلطنة ان هذا المؤتمر «يرجى منه أن يكون فاتحة لعهد اقتصادي جديد يسلط الضوء على الاقتصاد الإسلامي واهميته بالنسبة للامة الإسلامية».

«العربية» تتيح لعملائها في الكويت تسديد قيمة تذاكرهم بواسطة الدفع الإلكتروني

العربية للطيران

أعلنت «العربية للطيران» أمس عن إطلاق خدمتها الجديدة للدفع الإلكتروني في الكويت، متيحة للمسافرين حجز تذاكرهم وتسديد قيمتها عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الخصم المباشر «debit card».

وتقدم «العربية للطيران» هذه الخدمة من خلال «شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة» «كي نت» المختصة بتوفير الخدمات الإلكترونية لجميع المصارف في دولة الكويت؛ وتهدف إلى تقديم خدمة حجز تذاكر الطيران عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الخصم الصادرة عن أي مصرف عامل في دولة الكويت.

وكانت حلول الدفع الإلكتروني التي توفرها «العربية للطيران» في الكويت تقتصر سابقا على بطاقات الائتمان. وتتماشى هذه الخدمة الجديدة مع استراتيجية الشركة لتنويع قنوات الدفع الإلكتروني في المنطقة، وهي تتيح للعملاء إجراء عمليات الحجز بطريقة أسرع وأسهل وأكثر أمانا.

وقال متحدث باسم «العربية للطيران»: «إننا ندرك تماما بأن عملاءنا يقدّرون مدى كفاءة عمليات «العربية للطيران» والتي تجعل من سفرهم معنا تجربة مريحة لهم سواءً عند حجز بطاقاتهم أو أثناء الرحلة».

وتعتبر بوابة الدفع الإلكتروني من «كي نت» حلاً برمجياً مدمجاً مع نظام الشركة ومتصلاً بشبكة الإنترنت. وتقبل بوابة الدفع الالكتروني بطاقات الخصم الصادرة عن جميع البنوك العاملة في الكويت؛ وقد قامت «كي نت» باتخاذ إجراءات مشددة لتوفير بيئة آمنة لتنفيذ عمليات الدفع الالكتروني عبر الإنترنت.

ارتفاع المؤشر الرسمي لقطاع الخدمات الصيني في أكتوبر

بكين - «رويترز»: قال مكتب الإحصاءات الصيني إن المؤشر الرسمي لمديري المشتريات بقطاع الخدمات قد ارتفع إلى 55.5 في أكتوبر تشرين الأول من 53.7 في سبتمبر أيلول مما يعزز المؤشرات الدالة على تعاف اقتصادي متواضع.

وتعني أي قراءة دون الخمسين انكماش النشاط في حين تشير أي قراءة فوق ذلك المستوى إلى حدوث نمو قياسا إلى الشهر السابق. ويأتي مؤشر قطاع الخدمات بعد إعلان نتائج مسحين لقطاع الصناعات التحويلية أظهرا أن ثاني اكبر اقتصاد في العالم بدأ أخيرا يكتسب بعض الزخم في أكتوبر إثر سلسلة من الإجراءات الداعمة للنمو مثل خفض أسعار الفائدة وتسريع الإنفاق على البنية التحتية.

وأبدى قطاع الخدمات الصيني سريع النمو متانة حتى الآن في مواجهة التباطؤ العالمي وأبلى على نحو أفضل بكثير من القطاع الصناعي حيث دأب مؤشر مديري المشتريات على إظهار نمو قوي وسجل أعلى مستوى في عشرة أشهر عندما بلغ 58.0 في مارس.

«انفستكورب» يصدر سندات بقيمة 250 مليون دولار

«البحرين»: أعلن بنك انفستكورب، المؤسسة المالية العالمية المتخصصة في توفير الاستثمارات البديلة وإدارتها بمختلف منتجاتها، اليوم عن قيام شركة «انفستكورب اس.آي» التابعة له بإصدار سندات بقيمة 250 مليون دولار أميركي، على أن يكون بنك انفستكورب الجهة الضامنة لهذه السندات، والتي تستحق في شهر نوفمبر من العام 2017.

ولاقى الإصدار إقبالاً كبيراً من أكثر من 95 مستثمراً دولياً، مما أدى إلى تغطية الاكتتاب بنسبة أعلى من المتوقع، وشملت فئات المستثمرين كل من البنوك الخاصة بنسبة 60 في المئة، والمستثمرين من المؤسسات بنسبة 40 في المئة. وبرز كذلك التوزع الجغرافي للمستثمرين حيث انت 46 في المئة من الطلبات من أوروبا «بما فيها المملكة المتحدة» و27 في المئة من الشرق الأوسط و15 في المئة من آسيا و12 في المئة من الولايات المتحدة.

وبشكل هذا الإصدار أول دخول لانفستكورب في سوق الدين العام المقوم بالدولار، كما يعدّ أول إصدار من نوعه على مستوى مؤسسات الاستثمارات البديلة في الأسواق الناشئة. وفي تعليق له على الإصدار، قال ريشي كابور، المدير العام المالي لدى انفستكورب: «يعكس نجاح إصدارنا الأول لسندات مقومة بالدولار ثقة قاعدة واسعة من المستثمرين الدوليين بنموذج أعمال انفستكورب. وسيضيف إصدار السندات، والذي يأتي في أعقاب عملية إعادة التمويل الناجحة لقروض بقيمة 529 مليون دولار في شهر يونيو الماضي، المزيد من المرونة لسيولة ومحفظة ديون انفستكورب، وسيمنحنا أسسا قوية لتحقيق أهداف أعمالنا على المدى المتوسط». وقد قام كل من «بنك أوف أمريكا ميريل ليتش» و«سيتي جروب» و«كريديه سويس» و«آي أن جي» و«جاي بي مورجان» و«آر بي اس» بدور مدير الاكتتاب المشترك ومدير عمليات السجل المشترك.

كوريا الجنوبية تعتمد في نصف اقتصادها على الصادرات

«الكويتية - الصينية»: استمرار تراجع الطلب العالمي على الصادرات ينعكس على رابع أكبر اقتصاد آسيوي

■ تأثر اقتصادها بالأوضاع الاقتصادية السيئة خارجياً وأيضاً محلياً

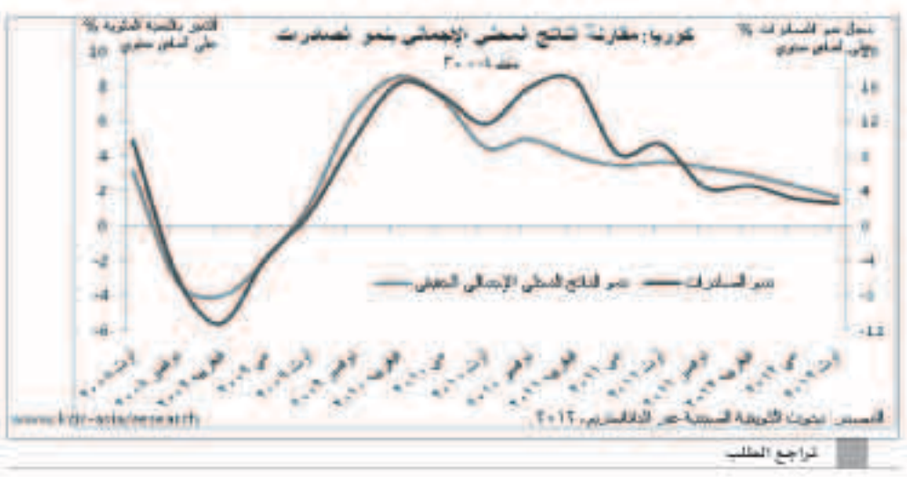

تراجع الطلب

قال تقرير صادر في الشركة الكويتية - الصينية الاستثمارية انه الربع الثالث هذا العام، تراجع نمو اقتصاد كوريا الجنوبية إلى أدنى مستوياته منذ تعافيه من الأزمة المالية قبل ثلاث سنوات، فقد أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي إلى أن النمو واصل تراجعه التدريجي خلال العامين الأخيرين، حيث تراجع النمو مؤخرا إلى معدل 1.6 في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2012، مقارنة بالربع الذي سبقه حيث بلغ النمو 2.3 في المئة على أساس سنوي، ومن أهم العوامل التي أثرت على تراجع نمو رابع أكبر اقتصادات آسيا هو اعتماد اقتصاد كوريا الجنوبية بشكل كبير على التصدير الذي يعادل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أكبر من تلك التي تعتمد عليها الصين والتي تصل إلى حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي الصيني. ويأتي إعتماد كوريا الجنوبية أساسيا على الطلب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، التي معا يبلغ حجم طلبها 40 في المئة من إجمالي صادرات كوريا الجنوبية. ولذلك، لم تكن مفاجأة ان نرى كوريا الجنوبية تعاني من انخفاض الطلب على صادراتها كما هو الحال أيضاً في الصين، وذلك بسبب تراجع الطلب الخارجي العالمي الذي دفعه الركود في منطقة اليورو، والتحسن البطيء في الولايات المتحدة، والنمو الصيني المتباطئ أيضا. وبالتالي، تراجع نمو حجم الصادرات إلى معدلات لا تتخطى نسب الآحاد التي كانت تسجلها كوريا الجنوبية سابقا.

ومضى: إلى جانب تقلص حصة الصادرات في حجم النمو، يعود السبب الأساسي الثاني في تراجع النمو في الربع الثالث إلى انخفاض الاستثمار، فقد تراجعت الاستثمارات الخاصة بمعدل 0.7 في المئة على أساس سنوي، وهو معدل تراجع أسوأ نسبيا من سابقه البالغ 0.6 في المئة في الربع الثاني، وعلى الرغم من أن انخفاض الاستثمارات الخاصة يعتبر ظاهرة محلية، إلا أن أصل هذه الظاهرة هي عوامل خارجية: فالمشاعر والتوقعات العالمية السلبية أثرت على توقعات النمو، مما دفع الشركات إلى تخفيض إنفاقها في الوقت الذي تتوقع فيه أرباحا أقل، وخاصة في الشركات التي تعتمد على التصدير. ومن ناحية أخرى، فإن القطاع المالي أيضاً يخطر نتيجة للديون الشخصية المتزايدة وضعف قطاع العقار السكني.

وأضاف: يقيس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد معدّل بالنسبة للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والأعوام التي تليه. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ويتبع البنك المركزي في كوريا طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات، وطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي على حسب الإنفاق. القطاعات الثلاثة الرئيسية التي يقيس البنك المركزي الناتج المحلي الإجمالي عليها هي: القطاع الأولي أو قطاع الإنتاج والذي يتضمن المواد الخام والمواد الغذائية الأساسية والتعدين وغيرها، والقطاع الثانوي أو القطاع الصناعي الذي يتضمن نشاطات الصناعة والتجهيز والبناء، وآخرا قطاع الخدمات مثل البيع بالتجزئة والنقل والترفيه والسياحة. بينما مصادر الإنفاق الأربعة هي: الاستهلاك الشخصي، والاستهلاك الحكومي، والاستثمار، والتجارة.

وتابع: من غير المحتمل أن تشهد البيئة الاقتصادية العالمية تحسنا على المدى القصير، ولهذا قد يستمر تباطؤ نمو التصدير والاستثمار في كوريا الجنوبية، فمن المتوقع أن يبقى الطلب المحلي ثابتا، لكنه من غير المحتمل أن يعود إلى معدلات العام الماضي العالية خلال الربع الرابع من هذا العام، في الوقت الذي تستمر فيه أسعار العقار بالانخفاض. ومع هذا، لا يزال هناك مجال للمزيد من السياسات التوسعية النقدية والمالية، ويدرك البنك المركزي في كوريا الجنوبية الحاجة إلى دعم الاقتصاد، حيث

■ خطوات صغيرة من البنك المركزي والحكومة لتحفيز الاقتصاد

يظهر ذلك في الانخفاض الأخير لسعر الفائدة إلى 25 نقطة أساس في الشهر الماضي ليصل سعر الفائدة إلى 2.75 في المئة، وهي خطوة متوقعة بعد انخفاض مشابه في يوليو. وإذا ما استمر تباطؤ الطلب العالمي، قد تدفع مستويات التضخم المنخفضة البنك المركزي إلى تحفيز الاقتصاد أكثر، وقد بلغ مستوى التضخم 2.1 في المئة في أكتوبر، وهو أعلى من المعدل السابق البالغ 1.2 في المئة، لكنه لا يزال أقل من المعدل الذي يهدف له البنك المركزي الكوري والبالغ 3.5 في المئة. وبالنسبة للسياسة المالية، زادت الحكومة الحزمة التحفيزية في سبتمبر عبر تخفيض الضرائب بشكل مؤقت على الإنفاق والعمليات المتعلقة بالعقار، وبزيادة الائتمان العام للشركات الصغيرة بقيمة 5.2 مليارات دولار أمريكي. ولكن، مع قرب الانتخابات الرئاسية المرتقبة في ديسمبر، يصبح من الصعب إقرار أي إجراء مالي قبل نهاية العام. ولهذا، من المتوقع أن تكون فرص اتخاذ إجراءات توسعية كبيرة هذا العام ضئيلة، وستتم فقط إذا ما تغير وضع الانتعاش البطيء، وذلك بالرغم من وقدرة الاقتصاد على تحمل المزيد من المحفزات.

«دويتشه بنك للشرق الأوسط» يدخل في شراكة مع معهد التربية

في إطار التزامه بتفعيل جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية، يساهم دويتشه بنك من خلال مؤسسة الشرق الأوسط التابعة له في دعم معهد التربية الفكرية للبنات في شرق الرياض، وذلك باستضافة معرض فني وشراء جهاز خاص للتواصل للأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة لصالح المعهد. تأسس معهد التربية الفكرية للبنات في شرق الرياض عام 1971، ويقدم خدماته للطالبات بعمر 6 سنوات إلى 21 سنة، ممن يعانين من تحديات جسدية وعقلية منها التوحد ومتلازمة داون والشلل الدماغي. ويقدم المعهد خدمات متخصصة في مجال التعليم والصحة الجسدية والعقلية، كما يساعد المنتسبين في التغلب على الاضطرابات السلوكية وصعوبات التواصل، إلى جانب توفير الأدوات التي يحتاجونها لتقليل اعتمادهم على الآخرين وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.

وسيضم المعرض الذي يحمل عنوان «الأصوات الخفية: الفن بعيون الشباب ذوي الإحتياجات الخاصة» لوحات فنية نفذتها طالبات المعهد، وهي لوحات مستوحاة من إبداعات عدد من مشاهير الفنانين، وهم بيكاسو وفان غوخ وكاندينسكي وكليمت. ويمكن شراء هذه اللوحات خلال مزاد صامت سيرصد ريعه لصالح المعهد.

وبالإضافة إلى المعرض، تقوم مؤسسة دويتشه بنك للشرق الأوسط بتمويل شراء جهاز Tobii C12 لصالح المعهد، وهو جهاز ثوري متطور يتيح للأفراد غير القادرين على النطق أو من يعانون من صعوبات في التكلم، كمرضى الشلل الدماغي، على التواصل رقميا عن طريق اللمس أو التحكم بالعيون.